السياسة القطرية تجاه حل النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية 1992-1913م

*مريم الحمادي، محمد بني سلامه**

ملخص

تُسلّط هذه الدراسة الضوء على السياسة التي انتهجتها دولة قطر في التعامل مع الخلافات الناشئة حول ترسيم حدودها مع المملكة العربية السعودية من خلال رصد إشكالية قضايا الحدود وأسبابها في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وبين قطر والسعودية بشكل خاص، ثم استعراض الدور والموقف البريطاني من تلك الخلافات، وأخيراً تتبع السياسة القطرية تجاه حلّ تلك الإشكاليات ونتائجها من خلال تقييم المسارات المتبعة، الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، والوقوف على مقوّمات السياسة القطرية في قضايا الحدود وتشمل: المرتكزات، الأهداف، الأدوات، النتائج. وخلصت الدراسة إلى أن إشكالية ترسيم الحدود تُعتبر سِمة عامّة مشتركة لدول الخليج العربي، وليست قطر والسعودية بمعزل عنها، وأن الموقف البريطاني في غالب الأحيان اتسم بالانحياز أو الغموض انطلاقاً من مصالحها في المنطقة، وأن السياسة القطرية في تعاملها تجاه نزاعاتها الحدودية مع دول الجوار انصبّت بالدرجة الأولى على الحلول الدبلوماسية والقانونية؛ لكنها لم تتردّد في استخدام القوّة بنوعييها الناعمة والصلبة أو التلويح بها حين تطلّب الأمر ذلك.

الكلمات الدالة: نزاع، حدودي، قطري، سعودي، سياسة، قطر، الخارجية.

المقدمة:

لعبت النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي حديثة التكوين السياسي دوراً رئيساً في رسم ملامح العلاقات بين تلك الدول فيما بينها، ومع الدوّل الجارة على ضفاف الخليج الشرقية (إيران) والشمالية (العراق)، إذْ لم تسلم دولة واحدة من خوض صراع مع الدولة أو مجموعة الدول المجاورة أثناء محاولات ترسيم الحدود قبل الانسحاب البريطاني 1971م وبعده، وكانت تلك المسألة سببا جوهريا في حربيّ الخليج الأولى 1980–1988م والثانية 1990–1991م، مما ترك أثراً عميقاً على قضايا الأمن والدفاع في المنطقة، وكانت مُبرّراً (ظاهرياً) لعودة الوجود والقواعد العسكرية الأجنبية إلى المنطقة، ولاسيما وأن التطورات الأخيرة الناشئة عن الأزمة الخليجية الحالية(حصار قطر)، وأظهرت أن جذّوة النزاعات الحدودية خبت لكنها لم تمت، حيث عادت البحرين لإثارة قضية حدودها مع قطر، واحتلت تلك المسألة حيّزا إعلامياً بارزاً بعد إصدار وكالة الأنباء البحرينية (بنا) تقريراً في 5 نوفمبر 2017م، تناول مسألة السيادة والأرض لمملكة البحرين، مُدّعية أن من حقها إعادة الحقوق والأراضي التي سلختها قطر عن جسم الدولة – على حدّ تعبير البيان – وتبع ذلك إصدار:" مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة " كتاباً حمل عنوان: "**العدوان القطري على الديبل عام 1986م**"، وأخيراً وفي 3 يناير 2020م صدر كتاب " **90 يوماً قبل احتلال الزبارة**" للمؤلف البحريني يوسف البنخليل الذي حاول مؤلفه توثيق أحقيّة البحرين بمدينة الزبارة قبل انهاء حكم آل خليفة لها في عام 1937م، وهو ما يؤكد على أن قضايا الحدود لا زالت تتحكم – إلى حدّ ما – في واقع ومستقبل العلاقات بين دول الخليج، على الرغم من أن تلك القضايا قد حُسم الأمر فيها تاريخياً، وإما باتفاق دبلوماسي ثنائي كما في الحالة القطرية – السعودية عام 1965، أو بصدور قرار من محكمة العدل الدولية، كما هو الأمر في الحالة القطرية –البحرينية عام 2001م.

مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في التعريف بالسياسة التي انتهجتها دولة قطر في التعامل مع قضاياها الحدودية مع السعودية، وتقييم تلك السياسة، انطلاقاً من تحليل التفاعلات الدبلوماسية والقانونية والعسكرية التي صاحبت تلك المسألة، واستنتاج مدى فاعلية تلك السياسات وانعكاساتها على العلاقات القطرية مع دولة جارة على المديين القريب والبعيد.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تُقدّم تصوّراً شاملاً لسياسة قطر في مواجهة مسائل الحدود والسيادة على أراضيها، كذلك تُقدّم تحليلا لتلك السياسة ومدى نجاحها أو اخفاقها في الوصول إلى حلول مرحلية أو دائمة، انطلاقاً من واقع القوّة والجغرافيا والثقل السياسي، كما أنها تجيء في وقت يشهد الخليج العربي أزمة تكاد تنسف صورة الاتحاد لدول المجلس رأسا على عقب، مما

* جامعة قطر. تاريخ استلام البحث 2020/4/11، وتاريخ قبوله 2020/11/1.

©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

قد يفتح الباب مُجدّداً لإعادة فتح ملف الخلافات الحدودية، ولاسيما أنّ في منطقة الخليج العربي شواهد كثيرة تُدّلل على أن (الحدود) قضايا يمكن استحضارها كلّما دعت الحاجة لذلك، فالرئيس العراقي صدام حسين وفي عام 1980م قام بإلغاء اتفاقية الجزائر التي رَسّمت الحدود العراقية – الايرانية، تلك الاتفاقية التي وقّعها بنفسه في عام 1975م، إيذانا بانطلاق حرب الخليج الأولى، فالعلاقة بين الجغرافيا والسياسة علاقة سببيّة وثيقة، وهذا يؤكّد مُجدّداً ما نُسب لنابليون بونابرت قوله:" إنّ معرفة جغرافيا الدولة تُعني معرفة سياستها الخارجية"(Kaplan, 2012,60)

أسئلة الدراسة: جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس: ما طبيعة وفاعلية السياسة الخارجية القطرية تجاه حل نزاعها الحدودي مع السعودية بما يلبي طموحاتها وأمنها الوطني؟

الأسئلة التابعة: 1- ما طبيعة وجذور النزاع الحدودي بين قطر والسعودية؟

2- ما الدور والموقف البريطاني في ذلك النزاع؟

3- إلى أي حدّ تمكنت دولة قطر من تطوير نظرية أمنها الوطني والإستراتيجي في تسوية نزاعها الحدودي مع السعودية بعد استقلالها عن بريطانيا، مستفيدة من المتغيرات الإقليمية والدولة؟

4- ما مدى تأثير اختلال موازين القوّة في تسوية النزاع الحدودي القطري – السعودي؟

فرضية الدراسة: تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

1- تعتمد فرضية الأمن القومي على إمكانات الدولة وطاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، فهي ليست نظرية ثابتة بل مُتغيّرة، وتعتبر موازين القوّة العامل الأبرز في اتخاذ الدولة للتدابير الفاعلة لمواجهة الأخطار التي تُهدّد أمنها وسلامة أراضيها. والدراسة تفترض أن اختلال موازين القوّة بين قطر والسعودية جعل الأخيرة تفرض رؤيتها الخاصة لترسيم الحدود وتثبيتها بين الدولتين.

2- تُعتبر النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي وما صاحبها من توتير للعلاقات بين مختلف الأطراف تهديداً مُباشراً لنظرية الأمن الجماعي الخليجي: "**على اعتبار أن نظرية الأمن الجماعي تفترض وجود نظام تحكمه قواعد انضباطية عالية بين مجموعة من الدول تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال ردع مختلف التهديدات التي تمسّ هذه الدول لعدم قدرة نظام توازن القوى في تحقيق هذه الغاية**". والدراسة تفترض أن تعدّد النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي أسهم في تقويض نظرية الأمن الجماعي على المستويين الفردي والجماعي.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية للدولة: مجموعة البرامج المُحدّدة والمتاحة لتحقيق أهداف الدولة في محيطها الخارجي، والأسلوب الذي يتّبعه صانع القرار في الحكومة لتحديد مسلك الدولة الرسمي في علاقاتها الخارجية، وتكون نتاج اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج مُحكم التخطيط وواضح، واستناداً إلى المتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية (عربي محمد. 2016). وتُعرّف كذلك بأنها تلك العمليات التي تُنظّم نشاطات الدولة وسلوكياتها تجاه غيرها من الدول على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي لتحقيق مصالحها وحماية أمنها (المدلل والرنتيسي. 2014.3).

النزاع الدولي: الخلاف حول نقطة قانونية أو تناقض وتعارض المصالح أو المنافع بين دولتين مادياً أو معنوياً في المجالات المدنية أو العسكرية وغيرها، والتي تمتاز عادة بأنها ظاهرة ديناميكية مُعقّدة بسبب تعدّد أبعادها وتداخل مُسبّباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف (ملتقى الباحثين السياسيين العرب. 2019).

السيادة: اعتراف الشعب بسلطة مركزية حاكمة ضمن مساحة جغرافية مُحدّدة واعتراف الدول الأخرى بوضعيتها، وتكون الدول متساوية في السيادة بنظر القانون الدولي، ومن أهم عناصر السيادة أن تتمتع كل دولة بالحقوق التي تتأتى من السيادة الكاملة، وأن كل دولة مُجبرة على احترام واقع الكيان القانوني الذي تتمتع به الدول الأخرى، ويُمنع خرق سلامة أراضي دولة أو استقلالها السياسي (غريفيش واوكالاهان. 2008. 263-265).

الجغرافيا السياسية: دراسة تأثير العوامل الجغرافية في سلوك الدولة من حيث موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أراضيها في تحديد خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول التراتيبية (غريفيش وأوكالاهان. 2008. 161-163).

الدراسات السابقة: تناولت الكثير من الدراسات والمؤلّفات قضايا الحدود في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وقضايا الحدود القطرية مع الدول المُجاورة بشكل خاص، إلا أنّه – وبحدود علم الباحثين – لا توجد دراسة مُتخصّصة تناولت تقييم السياسة القطرية تجاه تلك المسألة، وقياس مدى نجاحها أو إخفاقها بصورة شاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار مُحدّدات السياسة القطرية تجاه كل حالة في سياقها التاريخي الصحيح، ومن الدراسات الهامّة في هذا المجال:

1– دراسة سالم مشكور (1993)، "نزاعات الحدود في الخليج العربي، مُعضلة السيادة والشرعية" وتكمن أهميتها في ربطها لقضايا الحدود في منطقة الخليج العربي بالمصالح الغربية انطلاقا من أهميته الاستراتيجية.

2– دراسة محمد العيدروس(2002)، " الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية" غنية بتسليطها الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والتاريخية للنزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي.

3– دراسة محمد الفيل(1976)، "مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي" التي تُعطي تصوّراً منطقيا لأسباب تعدّد النزاعات الحدودية في الخليج العربي، استنادا إلى معطيات جغرافية وسياسية واقتصادية، نشأت مع بداية التكوين السياسي الحديث لدول الخليج العربي بعد حصولها على الاستقلال عن بريطانيا.

4- Richard Schofield, "Territorial Foundations of the Gulf States" (2016)

وتكمن أهميتها بأنها تعطي تصورّاً شاملاً لأسباب تعدّد النزاعات الإقليمية في هذه المنطقة من العالم مع تركيز واضح على علاقة تلك النزاعات بحرب الخليج الأولى، وانعكاساتها على مستقبل الخريطة السياسية للمنطقة.

5- Gwenn Okruhlik and Peter Conge(1999) "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula

إذْ استعرض الباحثان انعكاسات الخلاف الحدودية في شبه الجزيرة العربية على العلاقات السياسية بين دول المنطقة، وخاصة بين المملكة العربية السعودية وجيرانها.

6- Giovanni Distefano (2004). Border and their Resolution According to International Law"

وعلى الرغم من تسليط هذه الدراسة الضوء على حلّ النزاع الحدودي القطري – البحريني باللجوء إلى محكمة العدل الدولية الا أنها استعرضت ما خلّفته مُجمل النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي على واقع ومستقبل العلاقات السياسية الثنائية بين تلك الدول، ويمكن الاستناد اليها في مقارنة السياسة الخارجية القطرية تجاه حلّ قضاياها الحدودية مع البحرين والسعودية استنادا تفاوت موازين القوّة.

إشكالية الحدود في الخليج العربي وبواعث النزاع: إن دراسة شاملة للواقع الجيوسياسي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الخليج العربي، منذ نشأة الدولة الحديثة وحتى الوقت الراهن، تُمكّننا من استخلاص تصوّر كُليّ لأسباب تعدّد حالات النزاع بين جميع دوله حول ترسيم الحدود وتثبيتها، سواء كانت في البرّ أو البحر، والتي يُمكن تأطيرها ضمن النطاقات التالية:

العامل الخارجي: ويُقصد به (بريطانيا) في المقام الأوّل والأهم، بحكم تفرّدها في الهيمنة على المنطقة، بعد إقصاءها للقوى الغربية المنافسة، وتصدّيها للمصالح الفرنسية والهولندية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتحطيمها للمقاومة العربية بإخضاعها للقواسم في عام 1820م، وما تبع ذلك من فرضها سياجاً أمنياً على (مشيخات) الخليج العربي، من خلال ما عُرف تاريخياً باتفاقيات "السلم البحري" Pax Britannica التي بدأتها في عام 1834م بالهدنة بين شيوخ ساحل عُمان، ثم بالاتفاقية الدائمة في عام 1853م Perpetual Maritime Truce، ثم الاتفاقية المانعة في عام 1892م (Onley,2005,31-32)، وانتهاء باتفاقية الحماية البريطانية على قطر في عام 1916م (Onley,2009,3) التي هدفت بريطانيا من خلالها إلى: توفير حالة كافية من السلم (البحري) بما يضمن سلامة تجارتها وطرقها إلى الهند، وعدم إيجاد نوع من الوحدة بين إمارات الساحل، والتحكم باقتصاديات شيوخ الخليج بالحدّ الذي يجعلهم تحت رحمة بريطانيا، وتعهدهم بعدم إقامة علاقات أو مراسلات أو اتفاقيات مع أي جهة باستثناء الدولة البريطانية (أبو شوك،2017. 278–280)

وكانت تلك الاتفاقيات المُقيّدة التي وقّعها شيوخ الخليج مع بريطانيا، أشبه بالمتاريس التي حرمت القوى الأجنبية الأخرى من عبور بوابة الخليج البحرية، وأبقته "بُحيرة بريطانية" على حدّ تعبير الحاكم العام للهند البريطانية اللورد كيرزون Lord Curzon، وفي الوقت الذي تمكنت بريطانيا من إحباط التوجه المصري لإيجاد موطأ قدم في الخليج العربي بعد إسقاط الدولة السعودية الأولى في عام 1818م، نجدها عاجزة عن وقف المدّ العثماني إلى غرب الخليج العربي وقطر بدأً من عام 1871م، ومما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة لبريطانيا ظهور مشروع سكة حديد برلين – بغداد الذي بدأ العمل به في عام 1896م بدعم وتمويل ألماني (Onley,2009,41)، وكذلك ظهور المنافسة الروسية من جهة إيران (نصيف،2011،56-57)، كُل ذلك دفعها لإحكام قبضتها على مشيخات الخليج،

وانخراطها بشكل مباشر في الهيمنة على علاقاتها الداخلية والخارجية وفق رؤيتها ومصالحها، دون وجود قوّة دولية فاعلة قادرة على تقاسم النفوذ معها، أو تحديد وتحجيم سياستها في المنطقة، وهكذا أُعطيت لبريطانيا الفرصة لرسم حدود المنطقة دون معيقات دولية أو قُوىً محليّة (إبراهيم،1981،11-9)

ويلاحظ كذلك تأخّر الحضور الأمريكي إلى المنطقة، إذْ اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية اكتشاف النفط بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج العربي من خلال تحالفها الوطيد مع بريطانيا ونظام الشاه في إيران، وكذلك الحُكم الملكي في العراق في مواجهة المدّ الشيوعي (سويد،2004،50-49)، ولذلك يُمكن القول بأن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي كانت مكفولة من قبل الدولة الحامية (بريطانيا) وفق رؤية ثُنائية مشتركة، بعيدة عن التدخل في حدود الهيمنة البريطانية، وطبيعة إدارتها لقضايا الحدود وترسيمها.

وأما فيما يتعلق بالوجود العثماني في الخليج العربي، فقد تمكنت بريطانيا من احتواء العثمانيين وحصر وجودهم في الاحساء، وعدم استسلامها لتبعية قطر – بكامل حدودها – للدولة العثمانية، على الرغم من سياسة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (1878–1913) بإعلان تبعيته للدولة العثمانية (شهداد،2008)، وحين أخفقت سياستها تلك، حاولت إخراج منطقة خور العديد من دائرة النفوذ القطري – العثماني، بإصرارها على إجراء مصالحة بين قبيلة القبيسات التي سكنت منطقة الخور وأبو ظبي، ثم تقديم الدعم العسكري لأبو ظبي لإخضاع تلك القبيلة بالقوّة (القراله،2018،70-66)، كذلك حرصت بريطانيا على مقاومة ومنع وصول العثمانيين إلى البحرين، وهو ما نجحت به، وحتى اتفاقية آذار 1913م (الانجلو – عثماني) التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن مصالحها في قطر شريطة المحافظة على حدودها من أيّ اعتداء، وبقاء الحكم في اسرة آل ثاني، ظلّت مسألة ترسيم حدود قطر أمراً ثانوياً بالنسبة لبريطانيا، ولاسيما وسط تحضيراتها للحرب العالمية الأولى، وانشغالها بالكويت والبصرة على حساب باقي المناطق الخاضعة لحمايتها في منطقة الخليج العربي.

ولم يكد الخطر العثماني على المصالح البريطانية في الخليج العربي يزول حتى ظهر لاعباً دولياً جديداً في المنطقة، مُمثّلاً بالدولة السعودية الثالثة التي أسّسها عبد العزيز آل سعود انطلاقاً من الرياض في عام 1902م، وصولا إلى شرق الجزيرة العربية في عام 1913م، لكن السياسة البريطانية أثمرت عن تحييد المدّ السعودي على إمارات الساحل، وفيما يتعلق بقطر، ففي 11 أيلول 1913م أرسل المقيم البريطاني في الخليج تحذيراً إلى عبد العزيز آل سعود، نبّهه فيه من عواقب التعرض لقطر، مُؤكّداً على أن بريطانيا ستحافظ على استقلال قطر تحت حكم أسرة آل ثاني (COX TO IBIN SAOOD, 11 SEP 1913)، ويبدو أن السياسة البريطانية قد تلاقت – إلى حدّ ما – مع طموحات ابن سعود وشهيته التوسعية، ولتثبيت تلك المصالح المشتركة، قامت بريطانيا بتوقيع اتفاقية دارين (القطيف) مع عبد العزيز آل سعود في 26 ديسمبر 1915م (إبراهيم،1981)، تلك الاتفاقية التي أطلقت يده بالتوسع في الجزيرة العربية باستثناء ساحلها الشرقي وعدن، وكانت بمثابة أول اعتراف دولي بمملكته الناشئة، ومكّنته لاحقا من ضمّ الحجاز بعد خلاف بريطانيا مع حليفها الشريف الحسين بن علي في عام 1926م (العرامي،2015)، وبالمقابل اطمأنّت بريطانيا على مصالحها في شرق الجزيرة وإمارات الخليج العربي، وارتاحت للحماية العسكرية والمعنوية التي وفّرها عبد العزيز للقوات البريطانية في العراق أثناء احتلالها له ضمن مجريات الحرب العالمية الأولى، ومنعه لإعلان الجهاد المُقدّس ضد قواتها الغازية في مواجهة الجيش العثماني.

ويتضح مما سبق أن عدم وجود قوّة دولية تنافس بريطانيا في الخليج العربي تحُدّ من نفوذها ومناطق انتشارها، جعلها تتصرّف بحدود المنطقة بشكل عشوائي استناداً إلى مصالحها أولاً، ففي الوقت الذي حرصت فيه على فصل قطر عن البحرين في عام 1868م (أبو شوك. 2017، 278–279) نجدها تبذل جهودها لانتزاع خور العديد من السيادة القطرية وضمّه لإمارة أبو ظبي، كما أن هيمنتها الواضحة على إمارات الخليج الناشئة، جعلها صاحبة الحقّ الوحيدة في ترسيم حدود كل امارة، وبنفس الوقت كانت الحَكم فيما ينشب من نزاعات بين تلك الامارات، حيث ألزمت حُكّام إمارات الخليج وكذلك الدولة السعودية بعدم التوقيع على أيّة اتفاقية أو معاهدة من شأنها التطرّق إلى الأراضي أو الامتيازات أو الحدود مع أيّة دولة أجنبية دون موافقتها. هذه السياسة جعلت بريطانيا تنظر إلى خلافات الحدود بين الامارات حديثة التكوين على أنها بالمُحصّلة تدور ضمن فلك سيادتها ومصالحها، وبالتالي لم تعطيها الاهتمام الكافي مما أدّى بالمُحصّلة إلى تشّعبها وتراكمها.

وأخيراً وبعد حصول إمارات الخليج العربي على استقلالها التام عن بريطانيا، ابتداء من الكويت في عام 1961م، وانتهاء بإمارات الساحل (الامارات العربية المتحدة) لاحقا، والبحرين وقطر في عام 1971م، فقد أظهرت جامعة الدول العربية، عجزاً واضحاً في حلّ تلك النزاعات بين الدول الأعضاء، واقتصر دورها على وساطات دبلوماسية، افتقرت إلى التأثير والجديّة (الجبوري،2009).

وهو ما جعل الخلافات تتفاقم وتأخذ منحىً سلبياً، وصلت حدّ استخدام منطق القوّة الجبرية أحياناً، وتدويل الأزمات أحيانا أخرى. كذلك فشل مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي تأسّس في عام 1981م في تسوية النزاعات بين دوله الأعضاء، وحتى عام 2000م أُعطي المجلس الفرصة والوقت الكافي للتدخل بشأن حلّ كافة قضايا المنازعات الحدودية، إلا أنه لم تكن هناك نتائج إيجابية ملموسة مُؤثّرة لهذه المنظمة الوحدوية في هذه الناحية (الأمير. 2017. 16)، على الرغم من أن المادّة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس حدّدت أهدافه بتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، وكذلك المادة الثامنة التي جَعلت من اختصاص المجلس إقرار (هيئة تسوية المنازعات) والتي فصّلتها المادّة العاشرة من النظام.

العامل الداخلي: إنَّ ممّا زاد من تعقيد مسالة ترسيم الحدود – إضافة إلى نهج بريطانيا وسياستها في المنطقة خلال الفترة 1820–1971م– هو الأوضاع الداخلية التي مرّت بها إمارات الخليج، والتي جعلت من إمكانية ترسيم الحدود فيما بينها أمراً ليس سهلاً في غالب الأحيان، ويُمكن في هذا الإطار التركيز على النواحي الآتية:

1– **معنى الولاء ومفهوم السيادة:** إذْ اعتمد حُكّام الخليج في تحديد المناطق التي تدخل ضمن سيادتهم على مفاهيم فضّفاضة ومتقلّبة، وهو ما أحدث حالة من التغيير الدائم في أيّ المناطق التي تخضع لسيادتهم أو تكون خارجها، فالدولة السعودية اعتمدت مبدأ الحق التاريخي في ادعاءاتها ومطالباتها بترسيم حدودها (بيترسون.5.2010)، تلك الحقوق التي تعود من وجهة نظرها إلى الأراضي التي وصلت اليها حدود الدولة السعودية الأولى قبل أن يتم اسقاطها في عام 1818م، وكذلك المناطق التي خضعت للدولة السعودية الثانية قبل اسقاطها في عام 1891م. وكذلك فعلت البحرين حين ادعت بان الزبارة وحوار وغيرها من الجزر أراض بحرينية بحكم العلاقة التاريخية التي تربطهم بقطر. هذا المنطق الذي تعتبره قطر بالمقابل منافٍ للحقائق على الأرض على اعتبار أنَّ آل خليفة أنفسهم من القبائل التي هاجرت إلى شبه جزيرة قطر في النصف الثاني من القرن السابع عشر قادمين من نجد في الجزيرة العربية، ضمن موجة هجرة العتوب وغيرها من القبائل إلى شرق الجزيرة العربية، وصولا إلى الكويت شمالا (القحطاني،2008)، وأن هذه المنطقة تعاقب على حُكمها الدولة العثمانية والخوالد قبل قيام الدولة السعودية الأولى.

وبالمقابل نجد أن هناك استخداماً مختلفاً لمفهوم السيادة استناداً إلى الولاء القبلي، فقد استند الشيخ جاسم في حرصه على ضمّ خور العديد إلى قطر، على اعتبار أن قبيلة القبيسات التي انشقّت عن أبو ظبي وأقامت في خور العديد، قد أعلنت تبعيتها الضمنية له برحيلها عن منطقة العديد ولجوئها إلى قطر تفادياً لهجوم أبو ظبي المسنود بريطانياً، إلاّ أن عودة تلك القبيلة إلى أبو ظبي جعل بريطانيا تتشدّد في إخراج خور الكثير من الحدود القطرية وفق تصريحها الرسمي في عام 1905م (القراله، 2018،68). ومن المعروف أن معنى الولاء لدى القبائل البدوية التي سكنت المنطقة، لم يتعدى الاعتراف بالتبعية ولو إسمياً لأحد الشيوخ، أو دفع (الزكاة) اليه وبعض الضرائب الأخرى كضريبة (الخاوة) مقابل الحماية (Onley,2012,2) وهي ولاءات لطالما اتسمت بالتقلّب والتبدّل تبعا لصراع القوى في المنطقة.

2– **حداثة الوعي بالتكوين السياسي:** إذ تُعتبر جميع الدول الناشئة في منطقة الخليج العربي جديدة العهد بمفهوم الدولة الحديثة وحدود السيادة ومعناها، فطبيعة تكوينها نشأ استناداً لاعتبارات قبلية صرفه، ولم يكن معنى الدولة وضرورة ترسيم حدودها وفق اتفاقيات ثنائية مُصادق عليها دولياً قد تبلوّر في ذهن الحُكّام، الذين استسلموا للرؤية البريطانية في مسألة تحديد مناطقهم نفوذهم، فكان من المنتظر والمتوقع أن تنشأ خلافات جذرية حول ترسيم حدود تلك الدول لحظة حصولها على الاستقلال. ولم يقتصر الأمر على الحُكّام أنفسهم، بل تعدّى ذلك إلى السكان (القبائل)، التي وجدت نفسها فجأة أمام معطيات جديدة لم تعهدها من قبل، وأمام خيارات مطروحة تنوّعت بين: المصلحة، والامتداد القبلي، والولاء التاريخي، والحِرف ومصادر الرزق، ومجال الترحال والتنقل. يُضاف إلى ذلك عدم اكتراث حُكّام الخليج العربي بشكل مُبكّر إلى مسألة توثيق وأرشفة الوثائق التي تُثبت علاقتهم بالأراضي التي ادّعوا بأنها تدخل ضمن سيادتهم، فالسعودية التي لطالما أكّدت أن (واحة البريمي) كانت تاريخيا تتبع لسيادتها، ولم تجد دليلا موثّقا في سجلاّتها يربطها في هذه المنطقة الا بعض المراسلات التي تعود لعام 1935م (العيدروس،2002،41).

3– **طبيعة السكان على جانبي الحدود:** هذه الطبيعة المتشابهة من حيث اللغة والدين والمذهب والعادات والتقاليد والحِرف، جعلت مسألة تحديد وترسيم حدود الدول مع جاراتها مسألة ليست سهلة، إذا ما علمنا أن غالبية القبائل اعتادت على التنقّل والترحال من عُمان جنوبا إلى الكويت شمالا، وحتى العاملون والقاطنون في المدن الحضريّة الساحلية، لم يكن هناك ما يمنعهم من ممارسة الرعي والتنقّل في مناطق شرق الجزيرة العربية في غير مواسم الغوص، وكذلك ظهور حالات هجرة قبائل بأكملها ابتعاداً عن هيمنة أسرة حاكمة، كما في حالة هجرة قبيلة آل بنعلي من البحرين إلى الزبارة في عام 1895م، الذين استأذنوا الدولة العثمانية بالإقامة في قطر هرباً من حالة عدم الانصاف والبطش التي عاشتها القبيلة في فترة حكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1869–1932)

(القحطاني، 2008،28). وكذلك عدم استقرار القبائل في أماكن مُحدّدة ولفترات طويلة، فالمجتمعات الزراعية وحدها الحريصة على توضيح حدودها، انطلاقاً من ارتباطها بالأرض، والاستقرار فيها وتوارثها جيلا بعد آخر.

4- **ضعف الإمكانات الأمنية وانعدام الخبرات الهندسية :** عرفت إمارات الخليج العربي مبدأ التخوم Frontiers بديلا عن الحدود Boundaries في تحديد مناطق سيادتها (العيدروس،2002،14)، ومردّ ذلك عدم وجود الإمكانات الهندسية والخبرات القادرة على رسم الخرائط وتعيين نقاط الحدود وتثبيتها على الأرض، في بيئة صحراوية متماثلة إلى حدّ بعيد، ولذلك قبلت ورضيت مؤقّتاً بحدودها وفق مبدأ التخوم، الذي كان يصلح في زمن ما قبل الدولة الحديثة حين كانت الأرض ليست ذات جدوى اقتصادية، حيث كان ذلك المبدأ يفي بالغرض في حينه، وهو ما راكم مشكلات كيفيّة ترسيم تلك التخوم وتحويلها إلى حدود صارمة في الفترة اللاحقة.

وكان لطبيعة التكوين القبلي لمشيخات الخليج العربي في مدة ما قبل النفط، وقلّة عدد السُكّان في بعضها، وضعف الإمكانات المادّية لدى أغلبها، وعدم توفر قوّات أمنية أو جيوش لحراسة الحدود، دوراً في عدم تعيين الحدود وتثبيتها على الأرض، اذ لم تبدأ بريطانيا بالتفكير بتأسيس قوّات مسلّحة وحرس للحدود في امارات الخليج الا قُبيل انسحابها بقليل، وبقوّة متواضعة تمثّلت في (قوّة ساحل عُمان) Oman Levies التي بدأت بتأسيسها في عام 1951م ب (70) جنديّاً، لتنتهي ب (1504) جندي في عام 1970م، وهي قوّة ليس بمقدورها ضبط الحدود بين إمارات تتنازع فيما بينها لضمّ ما تقدر عليه من أراضٍ على حساب الإمارات المُجاورة (البداوي،2007).

5- اكتشاف النفط: كان ما يعني بريطانيا في علاقتها بمشيخات الخليج العربي قبل اكتشاف النفط الواجهة البحرية وما يتخلّلها من أنشطة، وأما النواحي البرّية فلم تدخل ضمن عنايتها أو اهتمامها، وكذلك لم تكن لتلك المساحات من الأرض الصحراوية قيمة كبيرة لحُكّام تلك الامارات أنفسهم، الا أن اكتشاف النفط في ايران (1908) والبحرين (1932) والسعودية (1935) والكويت (1938) وقطر (1940) وأبو ظبي (1958) وعُمان (1964) جعل مسألة ترسيم الحدود ذات معنى وقيمة بالنسبة لبريطانيا ولحُكّام الخليج على السواء (Onley,2012,11)، إذْ أصبح كل شبرٍ من الأرض على درجة عالية من الأهمية، ومثال ذلك جزر حوار المحاذية لقطر، والتي لم تكن تتمتّع بأيّة أهمية إستراتيجية تُذكر قبل عام 1936م، أصبحت بعد ظهور بوادر اكتشاف النفط في المنطقة ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبحرين ولقطر التي شكّلت إحدى بؤر الصراع الخليجي- الخليجي في القرن العشرين، إذْ لعبت الشركات المتنافسة دوراً في تأجيج هذا النزاع، من خلال رغبتها في تحديد تبعية هذه الجزر لتحديد الطرف الذي ستعقد معه أتفاق الامتياز، وفق المصالح والرؤى البريطانية، لا وفق الحق والعدل وطبيعة الجغرافيا أو التاريخ (R.Q.,vol.6,1935-1949,L/P&S/12/3895). وكذلك تدخّل بريطانيا وتلاعبها في ترسيم الحدود استناداً إلى معطيات اكتشاف النفط، فهي التي فرضت (اتفاقية السيب) لترسيم الحدود بين سلطنة مسقط وإمامة عُمان في عام 1920م، لتتراجع عنها بعد اكتشاف النفط في المنطقة مما أشعل حرباً لاحقة بين طرفي المُعاهدة في عام 1957م (الحسيني،1996).

العامل الجغرافي: تُعتبرُ الجغرافيا الطبيعية أحد أقدم وأهم العوامل التي ساعدت الشعوب في ترسيم حدودها السياسية، حيث سهّلت عملية نقل الاحداثيات من الخرائط إلى وقائع على الأرض، ويبدو أن تشابه التضاريس في منطقة شرق الجزيرة العربية، واتساع رقعة المملكة العربية السعودية، وتشعّب حدودها البريّة والبحرية، وعدم وجود معالم جغرافية كالأنهار أو سلاسل الجبال في عموم المنطقة، قد أعاق – إضافة إلى العوامل السابقة – ترسيم الحدود بشكل واضح ودقيق، وهي طبيعة جعلت من القبائل أشبه ما تكون بدولٍ مُتحرّكة على جانبي الحدود بحثاً عن الماء والمراعي، وتفضيلهم أحياناً السفر البحري إلى الدول المجاورة على السفر البرّي الداخلي، لكثرة الصعوبات التي واجهوها في تنقلهم عبر الصحراء، فقبيلة الدواسر التي أقامت في جزر حوار القطرية، فضّلت المرجعية البحرينية في تعاملاتها وأنشطتها الاقتصادية على الرغم من محاذاتها بريّاً لقطر، وهو ما أحدث خللاً في تحديد هُويّة هذه الجزر لاحقاً (*R.B., L/PS/12/3895, Vol.5, (5.10)*).

- **جذور النزاع الحدودي القطري – السعودي:**

في الوقت الذي بدأت دولة عبد العزيز آل سعود بالظهور في الرياض في عام 1902م كانت شبه جزيرة قطر قد تشكّلت كمشيخة مُستقّلة عن القوى المُجاورة كآل سعود وآل خليفة قبل ذلك بثلاثة عقود، فمنذ عام 1868م فضّلت بريطانيا توقيع اتفاقية للسلم البحري مع الشيخ محمد بن ثاني (1868-1878)م، منهية بذلك تدخلات البحرين بشؤونها الداخلية والخارجية، وكانت الحملة العثمانية على الاحساء في عام 1871م بمثابة التحوّل الأهم في تكوين قطر السياسي، حين فضّل الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني إدخال قطر في حماية الدولة العثمانية لاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية، حيث ضمن من خلال تلك التبعية تخفيف حدّة التدخلات البريطانية في الإمارة الناشئة، وبالتالي التخلّص من دفع الضرائب اليها، كما أنه ارتأى في الوجود العثماني ضمانة لحماية حدود

قطر من هجمات أتباع سعود بن فيصل بن تركي، التي شكّلت خطراً حقيقياً على أمن واستقلال قطر، وفي الوقت نفسه طي صفحة الادعاءات البحرينية بتابعية قطر أو أجزاء منها لحكمهم، وأخيرا فان الدولة العثمانية كانت القوّة الوحيدة التي يمكن أن تُلبّي طموحه بضم خور العديد والزبارة إلى جسم الامارة (القحطاني،2008)، وهو ما حدث بالفعل، حيث ضُمّت الزبارة إلى السيادة القطرية في عام 1875/1874م، وبدأ القطريون يُثبّتون أقدامهم في خور العديد على الرغم من المعارضة البريطانية. (Arabian Boundaries. Vol 16)

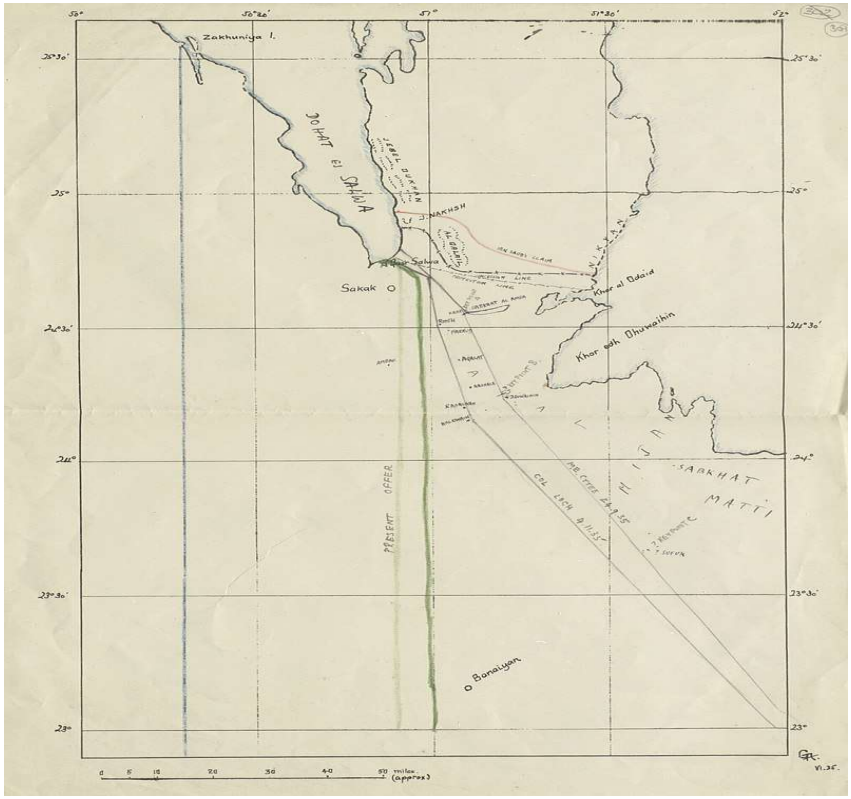

وشكّل عام 1913م منعطفاً خطيراً في تاريخ شرق الجزيرة العربية بشكل عام وقطر بشكل خاص، ففيه وصلت قوّات عبد العزيز آل سعود إلى الاحساء، وشهد هذا العام وفاة الشيخ جاسم بن محمد وتولى نجله عبد الله الحكم (1913-1949) م، وكذلك توقيع اتفاقية (الانجلو – عثماني) التي أنهت الوجود العثماني الفعلي في قطر – وإن كانت قد أبقت على حامية عسكرية صغيرة لها في الدوحة- غير أن الدولة العثمانية رسمت خطّاً يوضّح حدود مملكة ابن سعود الشرقية، وهو ما عُرف ب (**الخطّ الأزرق**) الظاهر في الخريطة أعلاه، واذا كان هذا الخط قد أرضى طموحات بريطانيا والشيخ عبدالله آل ثاني، فلم يكن بحال من الأحوال متوافقا مع طموحات ابن سعود التوسعية، والتي عبّر عنها صراحة في مؤتمر العقير 27 نوفمبر – 2 ديسمبر 1922م (Arabian Boundaries. Vol 16). لكن الردّ البريطاني على لسان بيرسي كوكس كان حاسماً بأنها لن تسمح لابن سعود بضمّ الأراضي القطرية، وزيادة في إجلاء الأمر فقد رسم كوكس خطّاً لما يعتبره وجهة نظر بريطانيا في تعيين حدود قطر يمتّد من نهاية الخليج الواقع جنوب البحرين إلى الشرق من نباك وصولاً إلى خور العديد (أبو شوك.2017). ولكن ذلك الخطّ الحدودي الذي رسمه كوكس لا يمكن اعتباره اتفاقاً حظي برضى الجانبين (المنصور،1979). وكانت مصلحة بريطانيا وعبد العزيز آل سعود قد اقتضت تأجيل البتّ بهذه المسألة، إذ أن الهدف الرئيس للاجتماع في العقير كان حلّ النزاع الحدودي بين الكويت والسعودية والعراق، ولمّا أحسّ ابن سعود بالغبن بسبب ترسيم حدوده مع العراق، أراد تعويض ما كان يحلم به على حساب الكويت وقطر، إلا أن كوكس كان الآمر الناهي في ذلك الاجتماع (ديكسون،1990).

ومنذ عام 1916م وبموجب اتفاقية الحماية على قطر، أصبحت بريطانيا صاحبة الحق في تمثيلها فيما يتعلق برسم حدودها وكافة شؤونها الخارجية، لكن طبيعة تلك الاتفاقية وعدم نصّها على تعهد بريطاني بحماية حدود قطر البريّة جعل الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني في حالة خوف دائم على مستقبل إمارته من هجوم سعودي، خاصّة مع الحاح شركات النفط الأجنبية لترسيم الحدود في المنطقة لمعرفة حدود امتيازاتها، وفي الوقت الذي علا شأن عبد العزيز بعد سيطرته على الحجاز، بدأ حُكّام الخليج يدفعون إليه أموالاً بشكل غير رسمي لقاء حمايتهم من البرّ، وقد أقرّ الشيخ عبد الله بدفعه مبلغ 100 ألف روبية سنوياً للملك عبد العزيز (ملف رقم 3/10 III امتياز نفط قطر IOR/R/15/2/412)، مُحمّلاً بريطانيا مسؤولية تقاعسها عن حماية حدود قطر من البرّ، وقد عبّر العقيد تي. سي. فأول المقيم السياسي في بوشهر في تقرير بعث به في مارس 1934م إلى وزارة الخارجية لحكومة الهند في نيودلهي عن نتائج تراخي بريطانيا في تأكيد حمايتها لشيوخ الخليج، هو ما جعلهم يدفعون تلك الأموال لابن سعود، واعتبرها أشبه ما تكون بالابتزاز الذي يجب أن يتوقف، وأن يتم ابلاغ الشيخ عبد الله تحريريا بذلك، هذا في الوقت الذي لم يكفّ عبد العزيز عن التدخل

بشؤون قطر من خلال انشاء مستوطنات للإخوان من قبيلة (مُرّة) في سكاك ونباك جنوب قطر(المنصور،1979،79). ويبدو أن بريطانيا قد خشيت قيام الشيخ عبد الله بتقديم تنازلات لابن سعود تعارض مصالحها النفطية، فبادرت أيضا بالطلب من ابن سعود عدم الاتصال بالشيخ عبد الله باستثناء تبادل التهاني الوديّة في الأعياد، وجاء الرد السعودي بأن معاهدة جدّة لعام 1927م التي استندت اليها بريطانيا في احتجاجها لم تنص على منع المراسلات الوديّة مع أمراء الخليج (الدروبي،2014).

- **اكتشاف النفط وتطورات النزاع الحدودي:**

بالعودة عام واحد قبل تقرير فأول، نجد ما يُفسّر استعداد بريطانيا لتوفير الحماية البريّة لقطر، ففي عام 1933م قام الشيخ عبد الله بزيارة إلى الرياض بتشجيع من مستشاره "محمد المانع" (وهيم،1982،289)، ظاهرها تهنئة الملك عبد العزيز بإعلان قيام المملكة؛ لكن عبد العزيز طلب منه أن لا يمنح أي امتياز نفطي للشركات البريطانية في الأراضي الداخلية من بلاده، وألا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة وجوارها، وأن القبائل النجديّة ستهاجم المناطق التي تتواجد فيها مصافي شركة النفط، وإذا ما أراد الشيخ عبد الله التخلّص من هيمنة بريطانيا فعليه منح امتياز النفط لشرطة نفط كاليفورنيا الأمريكية (FO.317-16841, FROM I.O TO P.G, DECEMBER,1933)، وهو ما جعل المقيم السياسي في الخليج يطلب من وزير الدولة لشؤون الهند منح الحماية لقطر، وبات جليّاً للعيان أن الصراع الحدودي القطري – السعودي هو في الواقع صراعاً بين شركتي النفط المتنافستين: الأولى والتي تمتلك نفط الاحساء (Standard Oil of California) الأمريكية، والثانية التي تحاول الحصول على نفط قطر وهي (Anglo-Persian Company) البريطانية، وفي ذلك الوقت شهدت الرياض زيارة سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، وبالتالي فان ابن سعود بدأ يلقى تأييداً أمريكياً في مطالباته بأراضي قطرية، عندها لم تجد بريطانيا مهرباً من الضغط الأمريكي سوى التمسك بنصوص المعاهدة الأنجلو – عثمانية لعام 1913م كأساس لترسيم الحدود بين الجانبين (وهيم،1982،80-79).

وكان أكثر ما يلاحظ على الخط الأزرق أنه منح لقطر مساحات أوسع من الواقع، في ظلّ عدم إشراف من جانبها على تلك المناطق، وحين أراد الخبراء الجيولوجيون رسم خريطة قطر أثناء عمليات التنقيب عن النفط في مطلع عام 1933م اعتبروا حدود قطر تبدأ من جبل نخش على بعد 10 اميال من بلدة سلوى ليتجه جنوبا بشكل منحني وصولاً إلى نقطة تبعد 8 اميال إلى الشمال من فم خور العديد (Arabian Boundaries. Vol 16)، معلّلة ذلك بأن هذا هو الخط الذي يمثل وجهة نظر الشيخ عبدالله بن جاسم في حدود إمارته مع السعودية، استناداً لما أورده الخبير الجيولوجي وليامسون Williamson الذي التقى الشيخ عبد الله في تلك المدة، وهو الذي بيّن حدود قطر بنفسه على هذا الشكل، وما يؤكد ذلك قيام ليثويت Laithwaite أحد كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية بكتابة مذكّرة إلى حكومة الهند بشان الحدود القطرية مع السعودية، أشار فيها إلى أنه " إذا ثبت أن شيخ قطر يعتبر أن الخط المبيّن على خريطة شركة نفط العراق هو حدوده الجنوبية، فان ذلك سيكون مُرضيا ومقبولا من جانب الحكومة البريطانية"، إذْ يمكن ضمّ خور العديد إلى أبو ظبي وبالتالي عدم نقض اتفاقية الخط الأزرق، لأن ذلك سيكون مدعاة لابن سعود للمطالبة بضمّ كامل الأراضي القطرية مستقبلا؛ لكنّه ارتأى أيضاً أن بإمكان حاكم قطر ضمّ تلك الأراضي ما بين حدوده الجنوبية وحتى الخط الأزرق، وأن يمنع هجمات البدو من خلالها، أو أن تظلّ منطقة مُحايدة، والأهم أن لا تُعطى لابن سعود (المنصور،1979،83-82).

وكان التقرير الأكثر جديّة في مسألة الحدود القطرية السعودية ذلك الذي بعثه السير رايان Rayan السفير البريطاني في جدّة في 6 مارس 1934م، والذي أشار فيه إلى أنه ما زال بمقدور بريطانيا أن تضمّ الأراضي الممتدّة من جنوب قطر وحتى الخط الأزرق إلى حدود دولة قطر، بهدف حصر امتياز شركة ستاندرد أويل غرب الخط فقط، منوّها إلى أن حاكم قطر الشيخ عبد الله يدفع مبالغ سنوية لابن سعود مقابل عدم التعرّض لأراضيه، وأنه – أي الشيخ عبد الله – لا يبدي ميولا لضمّ أراضي لم يمارس عليها هو أو من سبقه في حكم قطر أيّة سلطة (ملف رقم 3/10 III امتياز نفط قطر IOR/R/15/2/412) وهذا ما دفع وزير الدولة لشؤون الهند إلى أن يبعث برقية في 27 مارس 1934م إلى المقيم السياسي في بوشهر مفادها: الاحتفاظ والتمسك بحدود الخط الأزرق، منح الحماية لقطر على أن تشمل المنطقة الواقعة شرقي الخط الأزرق، أن يمنح الشيخ عبد الله امتياز التنقيب عن النفط للشركة الإنجليزية الفارسية، وأن يلتزم شيخ قطر بتجنب الحديث عن الحدود مع ابن سعود، وإبلاغ الحكومة الأمريكية عن طريق سفيرها في تركيا بان الحكومة البريطانية تعتبر الخط الأزرق حدوداً شرقية للسعودية.

وكانت الأحداث التالية كفيلة بالإجابة عن التساؤلات التي فرضتها طبيعة السياسة القطرية تجاه ترسيم حدودها مع السعودية التي يمكن تلخيصها بما يلي:(هل كان ميل الشيخ عبد الله تجاه منح امتياز النفط لشركة كاليفورنيا الأمريكية رضوخاً لتأثير وتهديد ابن سعود، أم للضغط على بريطانيا لمنحه الحماية البريّة ايضاً وتزويده بالأسلحة؟ أم اتسمت سياسة قطر في تلك المرحلة بالتوازن بحيث لم ترغب بإثارة غضب السعودية بمدّ حدود قطر إلى الخط الأزرق، وبنفس الوقت منح الشركات البريطانية امتياز النفط مقابل

الحماية؟ أم أن المسألة تتعلق بالعرض المغري الذي تقدّمت به شركة كاليفورنيا في وقت كان الشيخ عبد الله بحاجة إلى المال وإلى دعم السعودية في مواجهة أزمته الحدودية الجديدة مع البحرين حول جزر حوار ومنطقة الزبارة؟).

وباستعراض تطورات الأحداث في مسالة ترسيم الحدود القطرية – السعودية حتى قيام الحرب العالمية الثانية في عام 1939م يمكن الاشارة إلى النقاط الآتية:

1- لم تكن بريطانيا راغبة بإغضاب ابن سعود وحرمانه من مدّ نفوذه إلى شرق الخط الأزرق وصولاً إلى الحدود الجنوبية لقطر التي أقرّها ورضي بها الشيخ عبد الله، إلا أن الذي جعلها تُحجم عن هذا الاعتراف خشيتها أن يستغلّ ابن سعود هذا التنازل من جانبها ليمدّ نفوذه إلى داخل الأراضي القطرية وإمارات الساحل وعُمان.

2- ان عدم استقرار الأوضاع الداخلية في قطر، وبعض حالات التمرّد التي قامت بها القبائل البعيدة عن الدوحة بتحريض من ابن سعود، وإزاء رفض بريطانيا إمداد الشيخ عبد الله بالأسلحة والرشاشات والسيارات المُصفّحة التي طلبها (ملف رقم VIII 3/10 الامتياز النفطي بقطر IOR/R/15/2/417)، وجعلت الشيخ عبد الله غير راغب بمدّ حدود دولته إلى ما هو أبعد من سلوى شمالاً وخور العديد جنوبا، متنازلاً بذلك عن أراضي كان من السهل ضمّها لو ابدى حماسة لذلك في ظل التردد البريطاني.

3- لم يكن ابن سعود بموقف يسمح له استعداء بريطانيا بشنّ هجوم على قطر، إلا أنه لجأ إلى سياسة تأليب القبائل على الشيخ عبد الله للضغط عليه وتحقيق أهدافه التوسعية.

4- أدّى الحضور الأمريكي من خلال شركات التنقيب عن البترول، وتعاظم قوّة ابن سعود إلى أن تراجع بريطانيا عموم سياستها تجاه قطر، بدءاً بترسيم حدودها مع السعودية، وانتهاء بتوقيع اتفاقية لتجديد حمايتها عليها لتشمل الواجهة البريّة، بهدف تحديد المناطق التي تدخل ضمن حمايتها في مواجهة الخطر العسكري السعودي المُحتمل، وكذلك الحدّ من هيمنة الشركات النفطية الأمريكية، إضافة إلى طمأنة الشيخ عبد الله وتهدئة مخاوفه من هجوم سعودي مُحتمل، لضمان موقفه إلى جانبها بعيداً عن تأثير ابن سعود.

5- كان لضعف سلطة حُكّام قطر وعدم اهتمامهم بمدّ سلطتهم غرباً وجنوباً أن جعل حدود قطر الجنوبية تبدأ من دوحة سلوى شمالاً مروراً بآبار سكاك ونباك وصولاً إلى نقطة شمال خور الكثير، مما يعني أنَّ منطقة خور العديد تقع ضمن حدود أبو ظبي، ويبدو أنَّ الرأي العام قد استقر آنذاك على ذلك بدليل ما أورده لوريمر J.G Lorimer في دراسته "دليل الخليج" على الرغم من محاولة المقيم البريطاني حثّ الشيخ عبد الله آل ثاني على عدم التسليم بذلك، ففي 6 ابريل 1934م بعث له ببرقية مفادها أن وجود الإخوان في سكاك ونباك لا يتعدّى بيوت صغيرة من الشعر، وأن دفعهم الزكاة لابن سعود لا يمثّل اعترافاً اختيارياً بسيادته أو سلطته على تلك المناطق (المنصور،1979،93).

6- تشير المراسلات والمباحثات المتبادلة حتى تلك الفترة بين (الشيخ عبد الله آل ثاني، ابن سعود، المقيم السياسي في بوشهر، وزير الدولة لشؤون الهند، السفير البريطاني في جدّة، شركة ستاندرد أويل الأمريكية) إلى أن بريطانيا ظلّت متمسّكة بالخط الأزرق باعتباره نهاية حدود دولة ابن سعود الشرقية، وأن الشيخ عبد الله رفض التماشي معها بهذا الطرح بضمّ مناطق أخرى إلى حدود امارته خشية إغضاب ابن سعود، الذي كان بإمكانه إما شنّ هجوم على أراضيه أو تأليب القبائل ضدّه، وأن تمسّك بريطانيا بالخط الأزرق نابع من رغبتها في تثبيت حقوق سيادتها على طول ساحل الخليج في مواجهة القوى والشركات الدولية التي بدأت تنافس بريطانيا في المنطقة، وان إصرار الشيخ عبد الله على عدم مدّ سلطته غربا وصولاً إلى الخط الأزرق قد أصابها بالإحباط.

7- لم يكن ابن سعود بموقف يُمكّنه من استعداء بريطانيا، إلا أنه لم يستسلم للحدود التي رسمتها بريطانيا لدولته من الجهة الشرقية، خاصّة مع عدم ظهور بوادر اكتشاف النفط في الأراضي السعودية وظهور احتمالات وجوده في الجهة الشرقية، ومستغلاً للدعم الأمريكي فقد بدأ بممارسة نوع من التهديد المُبطّن للشيخ عبد الله، وبنفس الوقت توطيد علاقته مع القبائل على حدود قطر الجنوبية بهدف زيادة الضغط على قطر وتثبيت ادعاءاته بأحقيته في ضمّ هذه المناطق إلى دولته، وفي الوقت الذي كان يُصرّ على أن يتم ترسيم الحدود وفق الامتدادات القبليّة ومن خلال حُكّام الخليج أنفسهم وبدون تدخل بريطاني، كان موقف بريطانيا واضحاً بأن أيّة مفاوضات لن تتمّ إلا من خلالها، وفي الحالة القطرية لا بدّ من مراعاة الواقع الجغرافي والاستراتيجي لهذه الامارة، حيث عبّر الوزير البريطاني المفوّض رايان في جدّة صراحة لمبعوث السعودية للتفاوض حول الحدود بأنه من الضرورة أن تكون حدود قطر من قصر سلوى إلى خور العديد، الذي سيدخل ضمن الحدود المشتركة بين أبو ظبي وقطر وليس السعودية، إذ إن تبعية تلك المنطقة للسعودية سيعني أنها الجار الوحيد لقطر، وهذا سيجعل الإمارة شبه تابع محكوم للملك عبد العزيز.

8- بتوقيع اتفاقية تجديد الحماية البريطانية على قطر، وحصول شركة النفط الإنجليزية الفارسية (شركة نفط العراق) على امتياز

التنقيب في الأراضي القطرية الخاضعة للحماية البريطانية في عام 1935م (India Office. Confidential. Memo. B. 444Oil Concession granted by Shaikh of Qatar to the Anglo-Persian dated 17th May 1935) انتقلت مفاوضات ترسيم الحدود القطرية – السعودية إلى مستوى جديد من الجدّية، فبينما أصرّ ابن سعود على أنَّ حدود دولته تصل إلى جبل نخش شمال سلوى وخور العديد جنوبا، أصرّت بريطانيا على ادخال تلك المناطق ضمن حدود قطر وأبو ظبي، ولضمان عدم تنازل الشيخ عبد الله لابن سعود عن ايّة أراضي فقد حذّرته بوجوب أن تكون اتصالاته مع ابن سعود خالية من بحث أيّة أمور تتعلق بترسيم الحدود او امتياز النفط، ولحرصها على استمرار علاقاتها الجيّدة مع ابن سعود – ولاسيما أنها خشيت بسياستها تلك أن يلجأ ابن سعود إلى اعلان رفضه للسياسة البريطانية في فلسطين –، فقد حاولت استرضاءه بدعمه بصفقات سلاح بدفعات مؤجّلة، متعمّدة إطالة أمد المفاوضات معه أملا في أن يكون خليفته أقلّ تشدّداً.

9– في الوقت الذي رفضت بريطانيا منح ابن سعود المزيد من الأراضي شرق (الخط الأزرق) نجدها تقتطع أراضي قطرية حيوية وتمنحها للبحرين، ففي 16 حزيران 1939م أقرّت بريطانيا بتبعية جزر حوار وفشت الديبل وجنان إلى البحرين (R.Q.,Vol.6(1935-1949)، وهو ما جعل موقف قطر غاية في الصعوبة، اذ بات واضحاً أن دفاع بريطانيا عن الحدود القطرية السعودية هو في الحقيقة دفاعاً عن امتيازات شركات النفط البريطانية في مواجهة الشركات الأمريكية، بينما نجدها تتهاون بالمطلق في حدود قطر مع البحرين، بحكم أن الشركات التي ستحصل على امتيازات التنقيب في تلك الجزر بريطانية، وهو ما سينعكس سلباً على صلابة الموقف القطري في مواجهة شهية ابن سعود التوسعية، الذي كان من مصلحة قطر في تلك الفترة استمالته أو على الأقل عدم إغضابه أملا في نيل تأييده لقضيتها الحدودية في مواجهة البحرين.

- **بريطانيا وتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية:**

أدّت ظروف الحرب العالمية الثانية 1939–1945م إلى توقّف المباحثات البريطانية – السعودية – القطرية حول ترسيم الحدود، وما ان وضعت الحرب أوزارها حتى استؤنفت جولات المباحثات مُجدّداً، مع مراعاة المتغيرات الدولية التي أفرزتها حقبة ما بعد انتهاء الحرب وتنامي الدور الأمريكي، وبالمقابل تراجع التأثير وحدّة المنافسة البريطانية مقابل مشاريع شركات النفط الأمريكية التوسعيّة في منطقة الاحساء التي اثبتت النتائج توفر النفط فيها بكثرة، إضافة إلى ظهور مشكلة حدودية أخرى لقطر مع البحرين لا تقلّ خطورة عن مشكلتها مع السعودية.

وفي 2 أيار 1945م استؤنفت المباحثات البريطانية – السعودية من أجل ترسيم الحدود القطرية، واستمرّت هذه المفاوضات دون إحراز تقدّم ملموس حتى عام 1949م، حين قدّمت السعودية تصوّراً جديداً للحدود عرف ب (الخط السعودي لعام 1949) م، مقتطعاً أراضٍ قطرية عرضها 25 ميلاً، والذي رفضته بريطانيا وقطر، وفي عام 1952م عُقد مؤتمر (المائدة المستديرة) في الدمّام بحضور ممثلين عن قطر والسعودية وأبو ظبي وبريطانيا بهدف ترسيم الحدود بين تلك الدول مع المملكة العربية السعودية(أنظر الخريطة أدناه)، ومرّة أخرى فشل المؤتمر في إيجاد تسوية مرضية لمسألة الحدود بين السعودية وجيرانها (السبعاوي،2016،259)، وفي العام التالي توفي عبد العزيز ابن سعود وخلفه على عرش المملكة ولده سعود (1953–1964م) وبالمقابل كان شيخ قطر قد تنازل عن الحكم لابنه علي (1949–1960) م، وبذلك

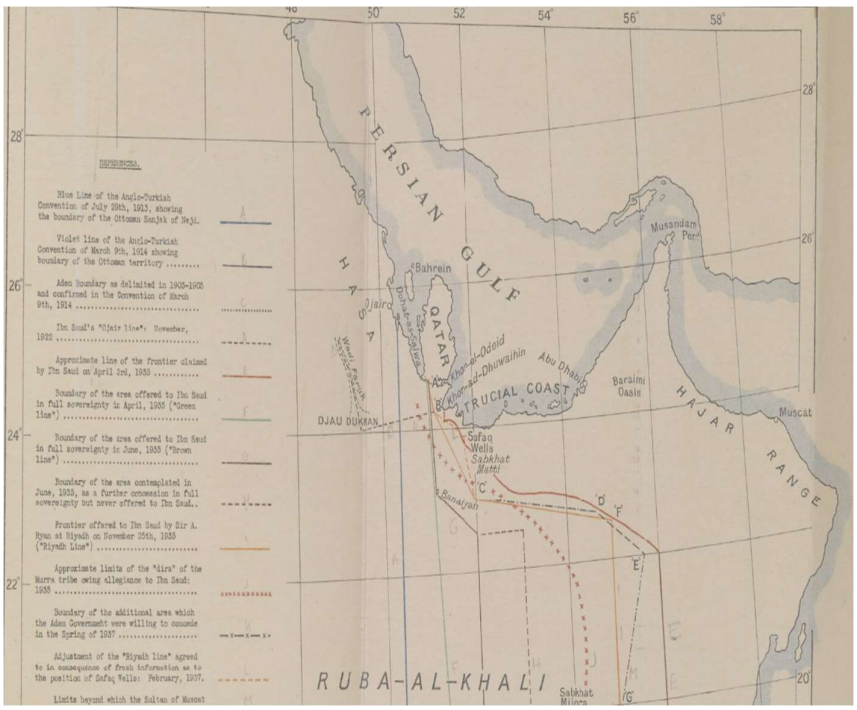

برزت قيادات جديدة في الدولتين الجارتين مع استمرار حالة عدم الاتفاق على شكل الحدود النهائية. إن تتبع السياسة السعودية تجاه بريطانيا ورؤيتها لخريطة حدود السعودية مع قطر وامارات الساحل وعُمان يلمس أن الرهان البريطاني على أن يكون خليفة الملك عبد العزيز في الحكم أكثر تساهلاً قد خاب وبشكل واضح، ولاسيما بعد ثورة 1952م في مصر وتلاشي الهيمنة البريطانية عليها، وما تلا ذلك من هزيمة بريطانيا في حرب السويس في عام 1956م وعزمها الانسحاب من شرق القناة، وجاءت الضربة الموجعة لبريطانيا بثورة العراق 1958م والتي قضت على النظام الملكي الموالي لبريطانيا ممّا شكّل حالة من أفول نجمها كقوّة استعمارية مُهيّمنة على المنطقة، وبروز دور الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأول في السعودية بحكم امتلاكها لامتيازات حقول ومصافي النفط فيها (سويد، 2004، 50-49). ولم تكن قطر بمعزل عن تلك التطورات ومشاهدة المتغيرات الدولية، ويبدو أن السؤال المُحيّر الذي تبادر إلى ذهن القيادة السياسية لقطر وللنخبة السياسية فيها: ماذا لو انسحبت بريطانيا من المنطقة دون تثبيت الحدود القطرية – السعودية؟ وما الذي سيمنع سعود بن عبد العزيز من العودة لمطلب والده في عام 1913م باعتبار قطر جزءاً من أراضي السعودية؟ وهذا قد يُعطي مؤشّراً على سعي قطر لتثبيت حدودها مع السعودية وإن تطلّب ذلك تقديم بعض التنازلات من جانبها، والخريطة المقابلة تُوضّح الرؤية البريطانية للحدود القطرية السعودية قبل تطورات المشهد الإقليمي والدولي في نهاية الخمسينيات ومطلع ستينيات القرن العشرين وبعده، إذْ يشير الخط الأحمر إلى الحدّ الأقصى من الأراضي الذي يمكن أن تتنازل عنها للسعودية قبل الحرب العالمية الثانية، بينما يُظهر الخطّ الأسود الحدود اللاحقة للحرب التي قبلت بريطانيا بأن يكون الحدّ الفاصل بين الأراضي القطرية والسعودية (هلال ومسعد،2002،186)، وهذا يعني خروج منطقة سلوى وكذلك المنطقة من خور العديد إلى خور دويهين ورأس أبو قميص من السيادة القطرية مع ابقاءه ضمن حدود أبو ظبي.

- **تسوية (الرياض) 1965م**

إنّ المُتتبّع لظروف عقد اتفاق ترسيم الحدود بين قطر والسعودية لعام 1965م أو ما يُعرف ب (اتفاق الرياض) يجد أنه من الأنسب تسميتها بالتسوية وليست بالاتفاق النهائي كما هو مُتعارف عليه دوليّاً، ففي 4 ديسمبر 1965م ونتيجة المُستجدّات على الساحة الإقليمية، وعدم وضوح حدود امتيازات شركات التنقيب عن البترول بين قطر والسعودية، فقد جرى التوقيع في الرياض على اتفاق يُوضّح الحدود البريّة والبحريّة بين الدولتين، كما هي واضحة ضمن الخطّ الأسود في الخريطة السابقة، وقّعها عن الجانب السعودي أحمد اليماني وزير البترول والثروة المعدنية آنذاك، وعن الجانب القطري وقّعها الشيخ خليفه بن حمد نائب الحاكم ووليّ العهد آنذاك، إذْ نصّت المادة (1) على " تقسيم دوحة سلوى مُناصفة بين البلدين بطريقة المسافات المُتساوية من الساحلين، وبالنسبة للتعاريج يؤخذ خط مُستقيم قدر الإمكان". وحدّدت المادة (2) " النقاط الجغرافية الخاصّة بتحديد الحدود المُشتركة بين الدولتين". وأما المادة (3) فقد نصّت على " اختيار مشترك من الدولتين لشركة عالمية متخصّصة للقيام بعمليات وضع ترسيمات للحدود بين البلدين" (Arabian Boundaries. Vol 16). وبسبب عدم وجود خرائط مُصاحبة للاتفاق فقد عادت قطر وتنازلت عن شريط حدودي آخر للسعودية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الموقف البريطاني كان حياديّاً إلى حدّ ما، مع ميل أكثر لإرضاء السعودية، كذلك كان من المُستغرب أن توقّع قطر على اتفاقية لترسيم حدودها دون وجود لجان فنيّة يُفترض أن تكون قد أنهت أعمالها مُسبقاً، بعد قيامها بترسيم الحدود وفق خرائط تمّ التوافق عليها من الجانبين، وهو ما لم يحدث حتى تاريخه، حيث لم يتم إيداع نسخة من اتفاقية الحدود بين قطر والسعودية الا بتاريخ 2009/3/21م لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، إضافة إلى الوثائق ذات الصلة بها، ومنها الخريطة النهائية لترسيم الحدود التي اعتمدتها الدولتان مما أدّى لاحقا إلى تجدّد النزاع، ويلاحظ أيضاً غياب أبو ظبي عن الاتفاق على الرغم من مصالحها وحدودها المشتركة مع قطر والسعودية في جزء من المنطقة مثار النزاع.

تسوية البريمي وخور العديد 1974م وانعكاساتها على جغرافية قطر السياسية:

بدأت السعودية منذ عام 1937م بإجراء مباحثات مع بريطانيا لتسوية مسألة حدودها مع أبو ظبي، وإزاء المبالغة السعودية في المطالبة بأراضي وصلت حدّ حرمان أبو ظبي من نصف مساحتها تقريبا، فقد وصلت المباحثات إلى طريق مسدود، وفي عام 1949م تجدّد النزاع حول البريمي مرّة أخرى، وكانت السعودية قد أرسلت بعض قواتها التي قامت بالاعتداء على أراضي جنوبي قطر وخور العديد، وكان لشركة آرامكو دور تحريضي واضح في تلك التحرشات السعودية، ولم يتمكن مؤتمر لندن في عام 1951م من انتزاع موافقة السعودية على عدم المطالبة بتلك الأراضي، الا أنه تم التوصل إلى ضرورة عدم وضع قوّات في المناطق المتنازع عليها، وحتى عام 1952م وانعقاد مؤتمر الدمام بقيت مسألة الحدود عالقة بين الجانبين، فبينما طالبت السعودية بسيادتها على خور العديد والبريمي رفضت بريطانيا ومن خلفها حُكّام قطر وأبوظبي ذلك، حيث كانت البريمي والمُكوّنة من 12 قرية ثلاثة منها تتبع

عُمان بينما تتبع البقية لأبوظبي، أما خور العديد فكانت منطقة تخضع لسلطة شيخ أبو ظبي وبإقرار بريطاني (الفيل،1976، 4-6).

شهد عام 1955م تصعيداً سعودياً إزاء مطالباته بضمّ البريمي، وتم الاتفاق على تحكيم دولي لحسم المسألة برئاسة بلجيكا في نيس، الا أن هذا الجهد باء بالفشل بعد انسحاب مُمثّل بريطانيا بحُجّة قيام السعودية بدفع رشاوى لشيوخ القبائل في المنطقة، وتوزّيع الأسلحة والأموال عليهم بتأييد من شركة آرامكو، وفي محاولة منها لإثبات هيبتها فقد قامت بإرسال قوّات عسكرية احتلّت بعض قرى البريمي، وهنا أدرك أنتوني إيدن Anthony Eden رئيس وزراء بريطانيا بأنه من الضروري اتخاذ خطوة حاسمة لكبح جماح السعودية وإن تطلّب الأمر استخدام القوّة، حيث سيّر قوّات بريطانية استولت على البريمي وطردت الحامية السعودية. كان يمكن للخلاف على الحدود بين أبو ظبي والسعودية أن يطول ويتطوّر، إلا أن عزم بريطانيا الانسحاب من الخليج جعل أبو ظبي تُراجع حساباتها، ففي عام 1970م قام الشيخ زايد (1966–2004)م بزيارة إلى الرياض، تخلّلها الموافقة على إجراء مباحثات بين أبو ظبي والسعودية لترسيم الحدود بين الجانبين، وفي عام 1971م قام وفد سعودي برئاسة الأمير فهد بزيارة إلى لندن، بُحث خلالها مسألة الحدود، وقدّمت بريطانيا تنازلا واضحا عن أراضي تتبع لأبوظبي إلى السعودية تمّتد حتى الطريق الواصل بين قطر وأبوظبي لكنها لا تصل إلى الساحل كما تريد السعودية، إلا أن الوفد السعودي أدرك حساسية الموقف البريطاني وصعوبة موقف أبو ظبي قُبيل الانسحاب البريطاني ولم يقبل بالعرض البريطاني، فما كان من بريطانيا إلا أن مارست مزيداً من الضغط على أبو ظبي بضرورة التوصل إلى حلّ مشاكلها الحدودية مع السعودية، وإن كان ذلك على حساب تقديمها مزيداً من التنازلات، وشهد عام 1972م قيام السعودية بزجّ بعض قواتها العسكرية إلى الحدود مع أبو ظبي، إضافة إلى موقف أبو ظبي الحرج وحاجتها إلى الدعم السعودي في مواجهة ايران التي احتلّت ثلاث من جزرها، وهذا بدوره جعلها تبدي ليونة أكثر في مسالة ترسيم حدودها مع السعودية، واعطائها ما كانت تحلم به بحصولها على ميناء نفطي على الخليج العربي في قاعدة الحدود القطرية مع أبو ظبي في منطقة خور العديد(Intelligence Memorandum, CIA, the Persian Gulf: the End of Pax Britannica. 21 September 1971.)، وفي 21 أغسطس 1974م وفي غياب قطري عن المشهد، توصّلت أبو ظبي والسعودية إلى حلّ مشاكل الحدود العالقة بين الطرفين، حيث قبلت السعودية بضمّ أبو ظبي لستة قرى من البريمي، في مُقابل تنازل أبو ظبي عن خور العديد وسبخة مطي للسعودية، وهو ما حرم قطر من منفذ برّي يربطها بأبوظبي، وجعل حدودها فقط مع السعودية وبطول 60 كم تقريباً (الفيل،1976، 47).

- **حادثة مُعسكر الخفوس 1992م وتجدّد النزاع القطري – السعودي:**

إنَّ تتبّع طبيعة العلاقات القطرية – السعودية بعد أن أصبحت الأخيرة الجارة الوحيد لقطر ومنفذها البرّي الوحيد إلى العالم بموجب الاتفاق السعودي – الإماراتي في عام 1974م، وفي ظلّ مماطلة السعودية في تنفيذ مُخرجات تسوية 1965م برسم الخرائط وتثبيت الحدود على الأرض بين الدولتين، سيجد أنه ليس مُستغرباً أن تستمّر السعودية في محاولة ابتلاع المزيد من الأراضي القطرية وبالتدريج، مُستغلّة ثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي والجغرافي داخل مجلس التعاون الخليجي والمنطقة بشكل عام، مع ملاحظة التغيّرات الدولية بعد الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 وإنهاء ذلك الاحتلال في العام التالي 1991م، بدعم مُطلق من السعودية للجهود العسكرية الأمريكية، انطلاقا من قاعدة الأمير سلطان الجويّة وكذلك عرعر وتبوك كنقاط انطلاق للقوّات الأمريكية التي سيطرت على غرب العراق، إضافة إلى التنسيق السعودي – الأمريكي بشأن المحافظة على تدفق النفط السعودي إلى الأسواق العالمية وضمان استقرار أسعاره.

ودقّت حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت ناقوس الخطر بالنسبة للمنطقة بشكل عام وللدول التي تُعاني من مأزق الضمّ والابتلاع من الدول الجارة القويّة بحكم الجغرافيا ومنطق القوّة بشكل خاص، وكانت الحالة القطرية – السعودية ليست بعيدة عن هذا

المثال، وهذا ما يُفسّر الاستنفار القطري لمواجهة تلك الحادثة على الرغم من محدوديتها، وتسخير كافّة جهودها وإمكاناتها لجعلها نقطة فاصلة في تاريخ المحاولات السعودية للتوسع على حساب الأراضي القطرية، وتتلخص الحادثة بقيام قوّة سعودية في يوم 30 سبتمبر 1992م بالاعتداء على مخفر الخفوس القطري، مما أدى إلى مقتل اثنين من الضبّاط وأسر ثالث، ومقتل أحد ضبّاط القوّة المُهاجمة، وفي اليوم التالي أرسلت السعودية كتيبة عسكرية سيطرت على المركز، وهو ما اعتبرته الحكومة القطرية مُخالفاً للاتفاقية المشتركة لعام 1965م، وخطوة سعودية تهدف إلى تثبيت الحدود بشكل مُنفرد ودون مشاركة قطر(شحاته،1993،225-224). وقد كشفت الحكومة القطرية عن مراسلات تمّت في وقت سابق طالبت خلالها عن طريق وزارة الخارجية نظيرتها السعودية بضرورة سرعة التدخل لمنع حالات الاعتداء المُتكرّرة على حدودها، كان آخرها مُذكّرة بهذا الخصوص بتاريخ 7 سبتمبر 1992م – أي قبل حادثة مخفر الخفوس بثلاثة أسابيع – (محروس 1995،277). وجاء الرد السعودي حول الحادثة نافياً أن تكون لدى المملكة أيّة نوايا للتنصل من اتفاق 1965م، وادعت أن الحادثة لا تتعدى نزاع قبلي وليس للقوات المسلحة السعودية أي دور فيه، بل وادعت بأن مكان الحادثة خارج الحدود القطرية. مُستهجنة قرار مجلس الوزراء القطري بتاريخ 1 أكتوبر تجميد العمل باتفاقية 1965م (محروس، 1995،276)، وتلاها هجمة إعلامية قوية مُوجّهة ضدّ قطر من قبل الاعلام السعودي أو الموالي له (الضحوي والصعيب،2010).

وصعّدت قطر من موقفها، وأعلنت عزمها استعادة المنطقة التي سيطرت عليها القوّات السعودية، وأنه في حال فشل الوساطات والجهود الدبلوماسية العربية والخليجية فإنها ستقوم بتدويل الأزمة، بل واتخذت خُطوة بهذا الصدد من خلال رسالة وزير خارجية قطر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حثّه فيها على القيام بجهود وساطة لحلّ هذا النزاع، وأعلنت مقاطعتها لاجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وانسحابها من القوّات الخليجية المشتركة (درع الجزيرة) (محروس، 1995،277)، وكان للوساطة المصرية دوراً في تطويق النزاع، والذي تكلّل باجتماع المدينة المنورة في 20 ديسمبر 1992م، حين التقى الملك فهد بالشيخ خليفه بن حمد، بحضور الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وصدر البيان المشترك والذي تضمّن معالجة الخلاف بين الدولتين من خلال(**أولاً**: تنفيذاً للاتفاق الحدودي المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في 4 ديسمبر 1965م، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين. **ثانياً**: تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقا للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق عام 1965م بجميع بنوده وأحكامه وما جاء بهذا البيان المشترك. وتُكّلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقا للخريطة المرفقة، ولها أن تستعين في عملها بشركة مسح يُتفق عليها وفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية، بحيث تنتهي اللجنة من إنجاز خريطة نهائية يُوقّع عليها الطرفان، وتعتبر الخريطة النهائية جزءا لا يتجزأ من اتفاق عام 1965م.

ثالثاً: تنتهي اللجنة من أداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك. عن المملكة العربية السعودية (صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل) عن دولة قطر (الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) عن جمهورية مصر العربية السيد عمرو موسى وزير الخارجية.) (عثمان، 2009)

قراءة في السياسة القطرية تجاه نزاعها الحدودي مع السعودية:

لمعرفة وتحليل الموقف القطري تجاه قضية حسّاسة وسيادية متعلقة بتعيين حدودها مع دولة جارة، لا بدّ من التذكير بمُحدّدات السياسة الخارجية القطرية تجاه هذه المسألة والتي يُمكن تلخيصها بما يلي:

1- البون الشاسع في موازين القوّة العسكرية والاقتصادية، والمتصلة بمأزق الجغرافيا ومُعضلة التعداد السكاني: والجدول التالي يوضّح الفرق الشاسع بين السعودية وقطر في هذه الجوانب (قبلان،2017،17).

الموضوع	السعودية	قطر
المساحة	2.149 مليون كم مربّع	11586 كم مربع
عدد السكان/ مليون نسمة	29	2.3
الترتيب العالمي بحسب عدد السكان	47	143
حجم الاقتصاد وفق الناتج المحلي الإجمالي / مليار دولار	646	156
الترتيب العالمي بحسب الاقتصاد	56	20
حجم الانفاق العسكري	57	1.9
عدد القوّات المسلحة / ألف جندي	256	12
ترتيب القوّة العسكرية على مستوى العالم	24	91

2- حتى سبتمبر 1971م لم تكن دولة قطر مالكة لأيّة قرارات سيادية تتعلق بحدودها أو علاقاتها الخارجية، أو حتى القدرة على اللجوء إلى المنظّمات الدولية أو الانخراط في عضويتها في ظل الحماية البريطانية، شأنها في ذلك شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية.

3- كان للأوضاع الداخلية وصعوبة الواقع الاقتصادي لقطر قبل البدء بتصدير شحنات البترول في عام 1949م، تأثيرا على حالة الاستقرار والمواطنة، ولاسيما لدى القبائل على جانبي الحدود المُشتركة بين الدولتين.

4- وحتى بعد الاستقلال، فقد كان لهشاشة الموقفين العربي والدولي الدور الأبرز في تفرّد السعودية وتحكمها بالقرار الخليجي، بتنصيبها لذاتها الشقيقة الكبرى التي ترسم سياسة المنطقة، وكان الصدام معها بمثابة انتحار سياسي لقطر في ظلّ اختلال موازين القوّة المشار اليه سابقا (الأمير. 2017. 32).

5- لم تكن مشكلة حدود قطر مع السعودية هي المسالة الوحيدة التي عانت منها، فهناك إشكالية حدودها مع البحرين أيضاً، مما فرض على السياسة القطرية أن تكون أكثر ليونة تجاه السعودية، أملا في كسب تأييدها في النزاع الحدودي مع البحرين حول جزر حوار وفشت الديبل.

6- كان لتذبذب الموقف البريطاني وميوعته تجاه ترسيم الحدود القطرية – السعودية مُؤثّراً فاعلا في عدم إصرار قطر على مدّ حدودها إلى الخط الأزرق، ولاسيما في ظلّ التدخل الأمريكي لمصلحة السعودية، وتراجع الدور البريطاني، وضعف الإمكانات لإحكام السيطرة على تلك المناطق.

7- على الرغم من أذرع القوّة التي امتلكتها السعودية فقد كان لحادثة الخفوس في عام 1992م الدور الأكبر في تحول جذري في السياسة الخارجية القطرية تجاه الشقيقة الكبرى، وبداية لمسار سياسي قطري أكثر استقلالية عن الرؤية السعودية، وبداية لإدراكها لبعض أوراق القوّة التي يمكن أن تلعب بها في مواجهة الخطر الذي هدّد استقلالها وأراضيها وسيادتها، ولعلّ إعادة افتتاح السفارة القطرية في العراق في أكتوبر 1992م وتبادل الوفود الرسمية معه، ومخاطبة الأمانة العامة للأمم المُتحدة بشأن نزاعها الحدودي أول مُؤشر على إدراكها لأهمية لعب دور إقليمي خارجاً عن الاملاءات السعودية.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتي:

1- عانت قطر كغيرها من الدول المُجاورة للملكة العربية السعودية من مشاكل ترسيم الحدود، وأثبتت دراسة مشاكل الحدود في شبه الجزيرة العربية أن السعودية خرجت الرابح الأكبر في كل قضية حدودية أثارتها مع جيرانها، ومن ضمنها دولة قطر، بحكم تفوّق ميزان القوّة، ويمكن رصد 15 حالة نزاع حدودي خاضتها السعودية مع جيرانها منذ نشأة الدولة السعودية الثالثة وحتى اليوم (Alfadhli.2018. 1-2).

2- أخفقت السياسة القطرية في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم في إدراك خطورة التنازل عن خور العديد، ولم تتمكن من فهم السلوك السعودي ورغبته بعزل قطر وإبقاء منفذها البرّي الوحيد بيدها، على الرغم من إمكانية تحقيق أمن استراتيجي للدولة الناشئة بمدّ حدودها إلى النقطة الجنوبية من خور دويهين، وضمان طريقها البرّي إلى أبو ظبي، مما يُعطيها حريّة أوسع في تنويع خياراتها، على اعتبار أن معظم تبادلها التجاري البرّي كان مع أبو ظبي وليس السعودية.

3- نجحت السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ خليفة بن حمد في تحجيم التدخلات السعودية في أراضيها، واستغلّت حادثة 1992م استغلالاً جيّداً، بات من الصعب بعدها على السعودية أن تعيد الكرّة بسبب الزخم السياسي الذي بلغته تلك الحادثة على المستويين الخليجي والعربي.

4- انعكس الموقف القطري الصلب بعد عام 1992م على السياسة الخارجية القطرية بشكل عام، وعلى موقفها تجاه الوصاية السعودية على القرار الخليجي بشكل خاص، وهو ما تجلّى في عهد الشيخ حمد بن خليفة (1995-2013) حيث أنه وبعد إحباط محاولة الانقلاب العسكري على الحكم في عام 1995م، وكشفت قطر عن اشتراك السعودية بتلك المُؤامرة، وبادرت في العام التالي إلى تعبئة الحرس الأميري القطري، وإسقاط الجنسية عن العديد من افراد القبيلة المُشاركة في المحاولة الانقلابية، وحرق إحدى أوراق الضغط السعودية على قطر.

5- أدركت قطر أهمية الإعلام في توجيه الرأي العام وانعكاساته على صُنّاع القرار إقليمياً وعالمياً، ولأجل ذلك بادرت في عام 1996م إلى إطلاق (قناة الجزيرة) لتكون ذراعها الإعلامي في مواجهة التهديدات الإقليمية، ولترسيخ استقلالية قرارها السيادي بمعزل

عن التأثير السعودي.

6- تركت مسألة النزاع الحدودي السعودي – القطري تأثيراً واضحاً على مجرى العلاقات بين الدولتين الجارتين في السنوات التالية وحتى اليوم، ففي عام 1996م قاطع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة وقائع الجلسة الختامية لقمّة مسقط، وذلك على خلفية اختيار مجلس التعاون الخليجي جميل الحجيلان أمينا عامّاً للمجلس، مقابل مُرشّح قطر عبد الرحمن العطيّة، ولاحقا وفي عام 2002م قامت السعودية بسحب سفيرها في قطر على خلفية بثّ قناة الجزيرة برنامجا تلفزيونياً اعتبرته مُسيئاً لمُؤسّس المملكة عبد العزيز بن سعود، وفي عام 2014م، وقامت كُلاً من السعودية والامارات والبحرين بسحب سفرائهم من الدوحة على خلفية اختلاف وُجهات النظر لظروف إقليمية، أبرزها الانقلاب العسكري في مصر، وأخيراً قامت السعودية والامارات والبحرين ومصر في 5 يونيو 2017م بإعلان حصاراً بريّا بحريّاً جويّاً شاملاً على قطر، والذي لا زال مُستمرّاً حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، مُهدّداً الأمن الوطني الخليجي، وواضعاً أهداف وتطلّعات الشعوب الخليجية في الوحدة والاستقرار على المحكّ، مع إعطاء فرصة لمزيد من التدخلات الأجنبية في المنطقة.

7- على إثر اندلاع الأزمة الخليجية في عام 2017م طلبت قطر الحماية العسكرية التركية، ووافق البرلمان التركي يوم 7 يونيو/حزيران 2017، على نشر قوات عسكرية تركية في قاعدة الريان العسكرية استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين الدولتين في عام 2014، التي تنص على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة وتمركز القوات المتبادل بين الجانبين. وتتمثل أهداف إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر من المنظور القطري إلى توفير الحماية العسكرية لها بصفتها بلداً صغير المساحة، لا يتمتع بعمق استراتيجي قادر على توفير الحماية اللازمة لها. وذلك لكونها دولة عائمة على بحر من الغاز الطبيعي، ولاسيما بعد الحديث الأمريكي حول احتمالية إغلاق قاعدة العديد العسكرية الأمريكية المتواجدة على الأراضي القطرية، وهو أمر قد يشكل تهديداً للأمن الوطني القطري، لذلك عمدت إلى إبرام اتفاقيات عسكرية مع تركيا من أجل حمايتها في أيّ مواجهة محتملة مع دول الجوار.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم. ع (1981) السلام البريطاني في الخليج العربي 1899–1947م دراسة وثائقية، الرياض، دار المريخ .

البداوي. س (2007) التاريخ العسكري للقوّات المُسلّحة الإماراتية قبل قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، حوليات آداب عين شمس، مجلد 35.

أبو شوك. أ (2017) معاهدة الحماية البريطانية على قطر 1916–1971 المسوغ السياسي والهدف الاستراتيجي. المركز العربي للأبحاث ودراسة الاستراتيجيات. الدوحة. مجلة أسطور للدراسات التاريخية.

الجبوري. خ (2009) دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات الدولية، رسالة.

الحسيني. ف (1996) الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام 1920م بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عُمان، الرباط، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، عدد 9.

الحلو. ص (2008) " السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العُماني من المعاهدة الدائمة 1853–1892م" مركز الوثائق التاريخية، مركز عيسى الثقافي، مجلد 27، عدد 53.

الدروبي. م (2015) الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني 1871–1957م: حياته وعهده وأعماله، ج 1، قطر: مركز شباب برزان.

المنصور. ع (1979) التطور السياسي لقطر 1916–1949، ط 1، الكويت، منشورات ذات السلاسل.

المدلل. و، الرنتيسي. م (2014) مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 22، العدد 1، يناير.

السبعاوي. ف (2016) العلاقات السورية السعودية: دراسة في التاريخ الدبلوماسي، جامعة كركوك، دار المعتز للنشر والتوزيع.

الشمري. م، الصعيب. أ (2010) دبلوماسية (المخادنة) في السياسة الخارجية القطرية. مركز الدراسات الإقليمية، عدد 6، مجلد 17.

العرامي. أ (2015) دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي، مجلّة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد 11، عدد 7.

الفيل. م (1976) مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد 2، عدد 8.

القحطاني. ع (2008) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الدوحة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.
القرالة. ع (2018) " دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915م، المجلّة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد 12، عدد 2 .
العيدروس. م (2002) الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث.
بيترسون. ج (2010) " السيادة والحدود في دول الخليج: تسوية الحدود" في: تقرير موجز عن بعنوان: علاقات الخليج الدولية. مركز الدراسات الدولية والإقليمية كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون. قطر.
ديكسون. هـ (1990) الكويت وجاراتها، ط2، ج 1، دبي: صحارى للطباعة والنشر.
هلال. ع. مسعد. ن (2002) النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
خالد أحمد عثمان، "ملامح اتفاقية الحدود السعودية القطرية والقيمة القانونية لتسجيلها" 8 مارس 2009.
شحاته. م (1993) الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسات الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام.
نصيف. ف (2011)" السياسة البريطاني من وجهة نظر اللورد كيرزون تجاه منطقة الخليج العربي 1903م. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. عدد 3.
سويد. ي (2004) الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
الأمير. ع (2017) الصراع السعودي – القطري: الأسباب والنتائج المحتملة. بغداد. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
عثمان. خ (2008) " ملامح اتفاقية الحدود السعودية القطرية والقيمة القانونية لتسجيلها" 8 مارس.
غريفتش وأوكالاهان (2008) المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة. مركز الخليج للأبحاث.
شهداد. إ (2008) جاسم الكبير وسياساته في فرض الشخصية الاستقلالية لإمارة قطر (دراسة تحليلية)، أبحاث الندوة التاريخية المصاحبة لاحتفالات اليوم الوطني لدولة قطر، الدوحة، دار الكتب القطرية.
قبلان. م (2017) سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية، عدد 28، سبتمبر.
محروس. م (1995) منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي: ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري – البحريني والنزاع القطري – السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 8، ص 276–277–278.
مشكور. س (1993) نزاعات الحدود في الخليج العربي، مُعضلة السيادة والشرعية، بيروت.
ملتقى الباحثين السياسيين العرب (2019) المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية: مفهوم النزاع ومستويات التحليل.
وهيم. ط (1982) التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، دار الرشيد للنشر.

References

Alfadhli. B (2018) Boundaries Territorial Disputes in the GCC States, Conference paper. April 2018. Muscat.

Arabian Boundaries (1997). Cambridge University Press. Volume 16. Part 1. Saudi Arabia-Qatar, 1871-1965. Editor: R. Schofield.

Distefano. G (2004) Border and their Resolution According to International Law: The Qatari – Bahrain Case.The Emirates for Strategic and research.

Okruhlik. G and Conge. P (1999) "The Politics of Border Disputes on the Arabian Peninsula. International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis. Volume 54. Issue 2. pp 230-248.

Kaplan, R., (2012) The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate. Random House, 2012, p 60.

Onley. J., (2005) Britain's informal Empire in the Gulf,1820-1971, Journal of Social Affairs, Volume 22, Number 87.

Onley, J., (2009) Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971, the Politics of Protection. Center for International and Regional Studies, Georgetown University.

Qatari policy towards resolving border disputes with Saudi Arabia 1913-1992

*Mariam Alhamadi, Mohammad Banisalman **

ABSTRACT

The current study highlights the policy adopted by the State of Qatar in dealing with disputes over delineation of its borders with Saudi Arabia. This goal was achieved by investigating the problem of border issues and its root causes in the Gulf region in general and between Qatar and Saudi Arabia in particular. The British stance on these issues is then reviewed, and finally, the study traces the Qatari policy adopted in resolving these problems and the consequences thereof. This was achieved by an evaluation of all procedures followed be they diplomatic, legal, or military. The study concludes that the problem of demarking borders is common between the different Gulf States and Qatar is not different in this respect. The British stance was often characterized by bias or ambiguity based on its interests in the region. Furthermore, it is concluded that the Qatari policy in handling border issues with neighboring countries primarily focused on diplomatic and legal channels, but Qatar did not hesitate to use force or threaten to opt for it when deemed necessary.

Keywords: Qatari; Saudi; Border; Disputes; Qatar; Foreign; Policy.

* Qatar University. Received on 11/4/2020 and Accepted for Publication on 1/11/2020.